

وذلك لأن التنوع الفسيفسائي للبنية الاجتماعية يوفر فرصاً لانقسام كل قرية، ومجموعة، ومحلة، الى فئات اجتماعية متحاربة، ويؤدي الى «تفوق أهمية انماط المؤامرة»، والى خلق «المدنية المنقسمة»، او «النخب الدائرية»^(١٧).

هذه هي الافتراضات الاساسية، التي تقوم عليها نظرية الاستشراق التقليدية؛ ففي «النموذج الفسيفسائي» الذي يميز بنية المجتمع العربي، يكمن سبب الصراعات، والانقسامات، وتفقو انماط المناورة، والدسائس، الخ، او كما يقول بريان تيرنر^(١٨): «نتلمس اعادة انتاج الفرضيات التقليدية للتقليد الاستشراقي في هذا المثل المحدود: التآمر السياسي، والركود التاريخي، والتقليد الفسيفسائي». ولنا ان نرى، بعد ذلك: ان النتيجة الوحيدة التي يمكن ان تؤدي اليها هذه الافتراضات هي انتفاء امكان قيام «ثورات»^(١٩)، طالما ان الصراعات التي تحصل لا تعبر عن دينامية اجتماعية تحويلية تنطوي على التغيير بالمعنى الذي يوحي به المعنى الايديولوجي للثورة، الامر الذي يجعل التحليل السابق يصطدم بطريق مسدود لدى محاولته تقديم تفسير مقبول للسؤال المطروح. فالتآمر السياسي، وتفقو نمط المناورة، والدسائس، هي العناصر الرئيسية التي تكوّن الحياة السياسية في العالم العربي، وليست التحولات التاريخية، او التغيير الثوري، ولا حتى محاولات التحديث او التناقضات في المصالح الاقتصادية والسياسية. والواقع، ان هذا الطريق المسدود هو الذي يؤدي بالبحث الى ان يتجه الى ميدان آخر، الى اثبات سوء نية الدوافع التي تنتج المعتقدات القومية مباشرة، وذلك بواسطة السير الحياتية لقوميين عرب أفراد، اي الى عملية اختزال البنى والممارسات والافكار، في اثناء سرد السير، وذلك من اجل تبرير التدخل الاستعماري في مرحلة سابقة، باعتبار ان النزوع القومي للحركات الوطنية لم يكن نتيجة حاسمة ورد فعل على التدخل الاجنبي والتحدي الخارجي الذي جابه المنطقة العربية.

ومع ذلك، فان هذه النتيجة التي يصطدم بها التحليل السابق، لم تؤد، في الواقع، الى اعادة النظر في الافتراضات التسفسية الخاطئة التي يقوم عليها، وانما الى القفز الى أمام، من خلال ما اصبح يعرف بعد الحرب العالمية الثانية بنظريات «التحديث»^(٢٠). والحقيقة انه اذا كانت الافتراضات السابقة تصب في غياب التبلور الطبقي، بالمعنى التاريخي المعروف كما يقدمه النموذج الاوروبي، فان البديل من ذلك يمكن ان يكون في الدور الذي يمكن ان يناط بالنخبة «الانتلجنسيا»، لكي تقود عملية التحديث، من اجل ردم هذه الهوة، وهو ما يتوصل اليه الباحث العربي الذي اقتبسنا نصح.

لكن هذه النتيجة (انتفاء امكانية التغيير - الثورة) لا يمكن ان يسلم بها المنظر «القومي»، الخارج لتوه من سجال مع «الايديولوجيا المهزومة»^(٢١)، وان كان سيعود للالتقاء معها، مجدداً، باعتبارها المخرج الوحيد. انه يرفض الدخول في نقاش حول ما اذا كان «الافغاني محرراً تهكيمياً للجماهير الشعبية»، او اذا كانت الحياة الخاصة لسعد زغلول تتناسب مع وجاهته الوطنية. انه يحمل هموماً على مستوى الامة وقرارات تاريخية تتعلق بتقديمها. ولذلك، فانه، وان كان يسلم بالمقدمات السابقة، فانه يتوجب عليه ان يقول شيئاً خاصاً به. وهكذا، فان «صاحب القرار التاريخي في تقديم الامة العربية، من حيث الاساس، هو القوم السني، ليس فقط لانه القوم الاكثري والمديني، بل، ايضاً، لانه القوم الذي يتمتع تاريخياً بروح المسؤولية القومية، وهو بالتالي العامل لوحدة الامة. القوم السني ذو هموم تعانق مجموع الامة، في حين ان هموم الاقوام الاقلوية تدور وتتنحصر في شكلها هي»^(٢٢). وهكذا يمكن ان تنحل معضلة غياب الطبقة القائدة بالبديل الاكثري، اي بالقوم السني، صاحب القرار التاريخي في تقدم الامة العربية. وطالما ان «المكونات الوراثية عائلية، وطائفية، ومحلية، اقليمية، الخ» هي الثابت، والطبقية، بالمفهوم الغربي، هي الغائب، فلماذا يخشى الفكر المطابق من الاعتراف